



مصرف قطر المركزي

إجراءات مواجهة مخاطر انتشار
فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)





الخدمات
المصرفية
للعائلة
المنزلية



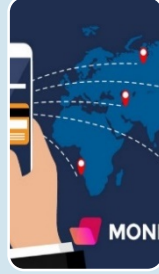
تقليص عدد
الموظفين
المتواجدين
بمقار العمل
إلى 20% من
إجمالي عدد
العاملين



برنامج
الضمان
الوطني
لدعم
القطاع
الخاص



تخصيص
ضمانات
للبنوك
المحلية بما
قيمتها 3
مليارات
ريال قطري



تشغيل
نظام
قطر
للدفع عبر
الهاتف
الجوال
(QMP)



إغلاق
محال
الصرافة
- مؤقتاً



الالتزام بدفع
أجور العاملين
وتمكينهم من
إجراء
تحويلاتهم
المالية دونما
تأخير



القروض
والالتزامات
الخاصة
بالقطاعات
المتضررة



الاستعدادات
الطارئة
لمواجهة مخاطر
انتشار فيروس
كورونا



الاستعدادات الطارئة لمواجهة مخاطر انتشار فيروس كورونا

أصدر مصرف قطر المركزي تعميم إلى جميع المؤسسات المالية بتاريخ 2020-3-12 يُلزم من خلاله المؤسسات المالية بما يلي:

1 مراجعة وتفعيل خطط استمرارية الأعمال بكل مؤسسة مالية حسب التعليمات والإرشادات الصادرة من المصرف تحسباً لأي توقف للأعمال وفقاً لأي توجيهات تصدر من السلطات الرسمية بالدولة.

2 تقييم خطط استمرارية الأعمال من حيث شمولها على سيناريوهات متعددة تتناسب مع المخاطر المحتملة للأعمال وفقاً لمراحل انتشار الوباء.

3 تقييم القدرة على تنفيذ السيناريوهات الموضوعة خلال فترات مناسبة لضمان استمرارية الأعمال وفقاً لكل سيناريو بما يضمن عدم حدوث أي انقطاع مؤثر للأعمال في أي وقت من الأوقات.

4 تقييم مدى توفر مواقع بديله كافية لتنفيذ خطط استمرارية الأعمال وفقاً للسيناريوهات المفترضة.

5 وضع الخطط اللازمة لإمكانية العمل عن بُعد باستخدام الوسائل الالكترونية المناسبة في حالات تعذر العمل بالمواقع الرئيسية أو الفرعية للمؤسسة وتثقيف وتوعية الموظفين بهذا الشأن.

6 حث العملاء من خلال الرسائل النصية (SMS) على لإنجاز معاملاتهم المصرفية عبر تطبيقات الهواتف الذكية أو المواقع الالكترونية واستخدام البطاقات المصرفية بدلاً من التعامل بالنقود الورقية.





تقييم مدى كفاية البنية التحتية لتقنية المعلومات بشكل استباقي واختبار قدرتها على مواجهة الهجمات الالكترونية المحتملة وقدرتها على تعزيز الاعتماد على الخدمات المالية والمصرفية عن بُعد.



توفير جميع مستلزمات التعقيم والحماية الصحية وفقاً لإرشادات وزارة الصحة لجميع الموظفين والعملاء بما في ذلك التعامل من خلال أجهزة الصراف الآلي وماكينات نقاط البيع.



إلزام المؤسسات المالية بأي تعليمات أخرى كتابية أو من خلال أجهزة الإعلام تصدر من المصرف المركزي أو وزارة الصحة أو الجهات الرسمية الأخرى المعنية بالدولة، وسيتم فرض جزاءات مالية مشددة على المؤسسات المالية المخالفة.





القروض والالتزامات الخاصة بالقطاعات المتضررة من الإجراءات الخاصة بمكافحة وباء كورونا

أصدر مصرف قطر المركزي تعميم إلى جميع البنوك والمصارف العاملة في الدولة بتاريخ 2020-3-22 يُلزم من خلاله البنوك والمصارف بما يلي:



تأجيل أقساط القروض المستحقة والفوائد/العوائد المترتبة على تلك القروض الخاصة بالقطاعات المتضررة، وذلك لمدة ستة شهور اعتباراً من تاريخ 2020-3-16 لمن يرغب بذلك بفائدة/عائد منخفض ودون فرض أي عمولات أو رسوم تأخير ودون أي تأثير على تصنيفهم الائتماني.



تخصيص نافذة إعادة شراء (ريبو) بمبلغ وقدره خمسون مليار ريال قطري تكون بعائد صفر %، لأغراض توفير السيولة بتكلفة صفيرية تمكّنها من الالتزام بتخفيض سعر الفائدة/العائد على عملاء القطاعات المتضررة بسعر فائدة/عائد لا يتجاوز سعر 1.5% على أن يعاد تسعير هذه القروض بعد انتهاء فترة 6 شهور من تاريخ 2020-3-16 أو انتهاء تسهيلات الريبو المذكورة في هذا البند أو بإشعار من مصرف قطر المركزي أيهما أقرب.



إلغاء الرسوم المفروضة على نقاط البيع POS ورسوم السحب عبر الصراف الآلي ATM.





الالتزام بدفع أجور العاملين وتمكينهم من إجراء تحويلاتهم المالية دونما تأخير



أصدر مصرف قطر المركزي تعميم إلى جميع البنوك والمصارف ومحال الصرافة العاملة في الدولة بتاريخ 2020-3-24 يلزم من خلاله البنوك والمصارف ومحال الصرافة بما يلي:

سرعة وضع الخطط اللازمة للعمل عن بُعد عن طريق استخدام الخدمات الإلكترونية وأجهزة الخدمة الذاتية (KIOSK).



إلغاء كافة العمولات والرسوم على استخدام أنظمة الدفع بين محال الصرافة والبنوك العاملة في الدولة.

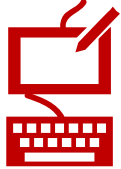


التواصل مع العملاء من الشركات التجارية (سواء كانت الشركة مسجلة في نظام حماية الأجور أو غير مسجلة) والطلب لمن يرغب منهم تجهيز كشف خاصة بموظفيهم الراغبين بإجراء تحويلات مالية إلى بلدانهم يظهر فيها تفاصيل كل حوالة بحيث تتولى هذه الشركات عملية التحويل نيابة عن عمالها. على ان يكون اسم المرسل المسجل في بيانات الحوالة هو اسم الموظف طالب التحويل، وليس اسم الشركة التي يعمل بها. ويجب على البنك أو محال الصرافة عدم إجراء أي تحويل إلا بعد استلام الكشوفات الخاصة بذلك موقعة من صاحب العمل.





الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي المسبقة على أنظمة "أعرف عميلك الإلكتروني" (E-KYC) عند تسجيل العميل لأول مرة.



توفير خدمات الحوالات المالية على أجهزة الصراف الآلي.



توفير خدمة التحويل الإلكتروني عبر تطبيقات الهواتف الذكية الخاصة بعملاء البنك لجميع العملاء بصرف النظر عن قيمة الراتب.



الإعلان بشكل مكثف وعلى وجه السرعة عن الخدمات الإلكترونية المتوفرة لدى المؤسسة المالية وذلك بعدة لغات وبكافة الطرق الممكنة للوصول الى أكبر شريحة من العملاء.



لا يتم تحصيل عمولات أو رسوم على ارسال الحوالات الخارجية ويتم الاكتفاء بتحصيل قيمة الرسوم المفروضة من قبل المراسلين بالخارج فقط وفي حالة عدم وجود رسوم مفروضة من قبل المراسلين في الخارج يجب الامتناع عن تحصيل أي رسوم او عمولات على الحوالات المرسله.





إغلاق محال الصرافة - مؤقتاً

أصدر مصرف قطر المركزي تعميم إلى محال الصرافة العاملة في الدولة بتاريخ 2020-3-25 يُلزم من خلاله محال الصرافة بما يلي:

توفير كافة خدمات التحويلات
الالكترونية بعدة وسائل وبعده
لغات للحصول على أكبر شريحة من
العملاء.



إغلاق جميع محال الصرافة
العاملة في دولة قطر وفروعها
اعتباراً من تاريخ 2020-3-26
وحتى إشعار آخر.

الإعلان عن الخدمات الالكترونية
بعده وسائل وبعده لغات للحصول
على أكبر شريحة من العملاء.



تفعيل خطط العمل عن بُعد
واستخدام المنصات
الالكترونية.





تدشين نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال (QMP)

دشن مصرف قطر المركزي نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال (QMP) الذي يوفر:



وسيلة جديدة وأمنة للدفع الإلكتروني الفوري وذلك بعد استكمال البنية التحتية وجميع متطلبات النظام المركزي للدفع الإلكتروني على مستوى الدولة، ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية في مجال خدمات الدفع عبر الهاتف الجوال.





ولإجراء عمليات الدفع بشكل سهل وسريع، أصدر مصرف قطر المركزي مواصفات ومعايير موحدة لرمز الاستجابة السريع (QR Code) تمكن المستخدمين من القيام بالدفع عن طريق مسح رمز الاستجابة (QR Code) من خلال الهاتف الجوال لدى نقاط البيع ووسائل النقل العامة. ويهدف هذا النظام إلى ما يلي:

1 تمكين المستخدم من استخدام المحفظة الإلكترونية على هاتفه الجوال لتنفيذ عمليات الدفع الإلكترونية من شخص إلى آخر وسداد أثمان المشتريات.

2 إجراء عمليات السحب والتغذية النقدية للمحافظ الإلكترونية بشكل فوري وعلى مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع.

3 فتح محافظ إلكترونية لجميع المستخدمين على حد سواء مما يساهم في تعزيز الشمول المالي في الدولة





تخصيص ضمانات للبنوك المحلية بما قيمته 3 مليارات ريال قطري

بناءً على توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه" بدعم القطاع الاقتصادي والمالي في إطار الإجراءات الاحترازية لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وتوجيه سموه بدعم وتقديم محفزات مالية واقتصادية بمبلغ 75 مليار ريال قطري للقطاع الخاص،

تم تخصيص ضمانات للبنوك المحلية بما قيمته 3 مليارات ريال قطري.

وتأتي هذه الضمانات ضمن حزمة الدعم لمنح القروض الميسرة وبدون عمولات أو رسوم للشركات المتضررة لدعم الرواتب والإيجارات عبر ضمانات بصورها بنك قطر للتنمية للبنوك العاملة في الدولة.

بناءً على توجيهات صاحب السمو لدعم القطاع الاقتصادي والمالي

رئيس الوزراء يوجه بتخصيص 3 مليارات ريال ضمانات للبنوك المحلية

قروض ميسرة وبدون عمولات أو رسوم للشركات المتضررة

دعم الرواتب والإيجارات عبر ضمانات يصدرها بنك قطر للتنمية

مصرف قطر المركزي وقطر للتنمية سيجددان المعايير والآليات اللازمة للتنفيذ

الدوحة - قنا: بناءً على توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه" بدعم القطاع الاقتصادي والمالي في إطار الإجراءات الاحترازية لمكافحة انتشار فيروس كورونا

بدمع وتقديم محفزات مالية واقتصادية بمبلغ 75 مليار ريال قطري للقطاع الخاص، وجه معالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بتخصيص

ضمانات للبنوك المحلية بما قيمته 3 مليارات ريال قطري. وأوضح مصرف قطر المركزي في بيان له، أن مبلغ الـ 3 مليارات ريال يأتي ضمن حزمة الدعم لمنح قروض ميسرة وبدون عمولات أو رسوم للشركات

المتضررة لدعم الرواتب والإيجارات عبر ضمانات يصدرها بنك قطر للتنمية للبنوك العاملة في الدولة وسيحدد مصرف قطر المركزي بالتعاون مع بنك قطر للتنمية المعايير والآليات اللازمة للتنفيذ.

بناءً على توجيهات حضرة صاحب السمو

3 مليارات ريال ضمانات للبنوك

رئيس الوزراء يوجه بتخصيص المبلغ كضمانات للبنوك المحلية

المبلغ ضمن حزمة الدعم لمنح قروض ميسرة وبدون عمولات أو رسوم للشركات المتضررة.

يستهدف دعم الرواتب والإيجارات عبر ضمانات يصدرها بنك قطر للتنمية

مصرف قطر المركزي بالتعاون مع بنك قطر للتنمية سيجددان المعايير والآليات اللازمة للتنفيذ

@alraya_n alraya_instagram 66579818 @alrayanews

قراية www.raya.com



برنامج الضمان الوطني لدعم القطاع الخاص



بالإشارة إلى توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى "حفظه الله" وإلحاقاً بالتعميم رقم (م ح 5/2020)، وفي إطار الجهود المبذولة من الدولة لمجابهة الآثار الاقتصادية لوباء كورونا الجديد (كوفيد 19) فقد تقرر إطلاق برنامج الضمان الوطني للاستجابة لتداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) لدعم شركات القطاع الخاص المتضررة من الظروف الراهنة لتمكينها من الحصول على التمويل اللازم والسريع لدفع رواتب موظفيها ودفع الإيجارات إن وجدت، وفيما يلي تفاصيل البرنامج:



الشركات المستفيدة من البرنامج هي الشركات المملوكة بالكامل من القطاع الخاص المتضررة من الآثار الاقتصادية لوباء كورونا الجديد كما يحددها بنك قطر للتنمية ويستثنى من ذلك شركات قطاع المقاولات والإنشاءات والعقارات.



البنوك المعنية هي البنوك التقليدية والإسلامية العاملة بالدولة التي لديها الحساب الخاص بنظام حماية الأجور للشركات المستفيدة

COVID-19 NATIONAL RESPONSE GUARANTEES PROGRAM

Financing WPS Staff Payroll & Rental Fees

على البنوك المعنية قبول طلبات التمويل المقدمة إليها من الشركات المستفيدة على أن يتم المنح وفقاً للشروط والضمانات التالية:

تقديم ضمان بنسبة 100% من إجمالي التمويل من قبل بنك قطر للتنمية بالإئابة عن حكومة قطر دون تحمل البنوك المعنية لأي رسوم أو عمولات.



الحد الأقصى للتمويل للشركة الواحدة ومجموعة شركاتها التابعة 7.5 مليون ريال قطري تدفع على ثلاثة أشهر بحد أقصى 2.5 مليون ريال قطري شهرياً.

يتم سداد التمويل على ثلاثة سنوات كحد أقصى تبدأ من آخر دفعة من التمويل، بحيث تكون السنة الأولى منها فترة سماح فيما يتعلق بأصل التمويل.



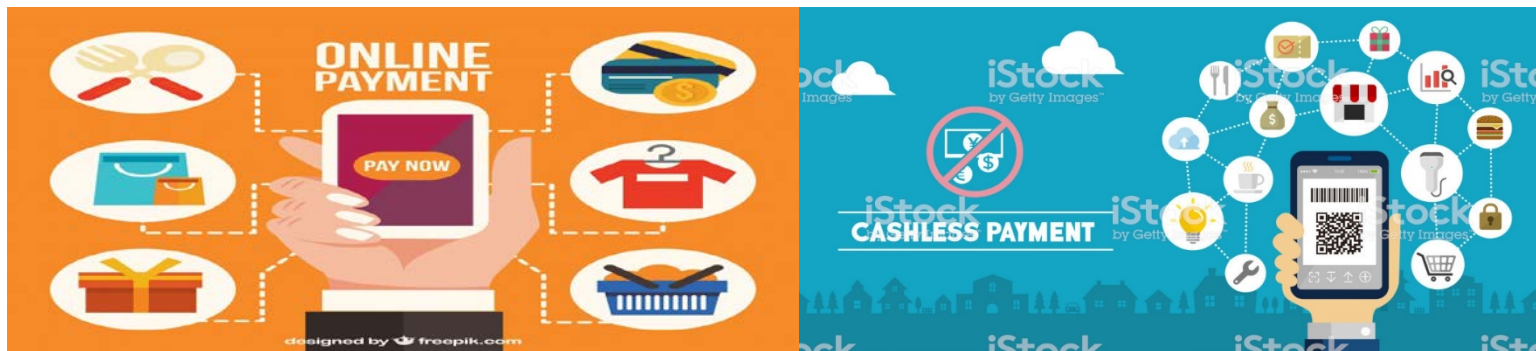
تحتسب البنوك فائدة/عائد على رصيد التمويل كالتالي:

بمعدل لا يزيد عن (1% + سعر
إقراض مصرف قطر المركزي) يدفع
منه بنك قطر للتنمية ما قيمته
1.5% وتتحمله حكومة دولة قطر
وما يزيد عن ذلك يتم سداذه من
قبل العميل خلال النصف الثاني
من السنة الأولى (فترة سماح).



بمعدل لا يزيد عن
1.5% عن نصف
السنة الأولى (فترة
السماح) تدفع من قبل
بنك قطر للتنمية
وتتحمله حكومة دولة
قطر.

بمعدل لا يزيد عن (2% + سعر إقراض مصرف قطر المركزي) يتحمله العميل ويسدد مع الأقساط
الشهرية خلال السنتين المتبقيتين دون دعم حكومة دولة قطر.



إدارة برنامج الضمان الوطني:

سيقوم بنك قطر للتنمية بإدارة برنامج الضمان الوطني لدعم القطاع الخاص وإصدار الدليل الخاص به.



تقليص عدد الموظفين المتواجدين بمقار العمل إلى 20% من إجمالي عدد العاملين

عملاً بقرار مجلس الوزراء حول آخر المستجدات والتطورات للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) للتأكيد على استمرار العمل بما تم اتخاذه من إجراءات وتدابير احترازية في سبيل مكافحة هذا الوباء واستكمالاً للقرارات والإجراءات التي سبق اتخاذها، يجب على جميع المؤسسات المالية العاملة بالدولة الالتزام ما يلي:

تقليص عدد الموظفين المتواجدين بمقار العمل إلى 20% من إجمالي عدد العاملين بكل مؤسسة مالية، ويباشر 80% من بقية العاملين أعمالهم عن بُعد في منازلهم.



تكون ساعات العمل للموظفين 6 ساعات عمل يومياً، تبدأ من الساعة 7 صباحاً وحتى 1 ظهراً. بحيث يبدأ التعامل مع الجمهور من 7:30 صباحاً حتى الساعة 20:30 ظهراً.



تكون جميع الاجتماعات بالنسبة للموظفين عن بُعد باستخدام الوسائل التقنية الحديثة وفي حال الضرورة تكون بعدد لا يزيد عن خمسة أشخاص.



يستمر العمل بنظام CALL CENTER على مدار الساعة.



يعمل المكتب الخلفي (back office) حسب ما تقتضيه مصلحة العمل.



فيما يتعلق بفتح الفروع في الفترة المسائية للبنوك، يتم تحديد ذلك حسب رغبة كل بنك وبعد إخطار مصرف قطر المركزي ومراعاة إجراءات الأمن والسلامة.





انطلاقاً من حرص مصرف قطر المركزي على توفير الخدمات المصرفية لجميع فئات المجتمع ومنها العمالة المنزلية، بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي في الدولة وتسهيل الحصول على أجورهم، تقرر التزام جميع البنوك بتوفير الخدمات المصرفية لهذه الفئة من العمالة المنزلية وفقاً لما يلي:

السماح لصاحب العمل بإصدار بطاقة راتب قابلة للشحن باسم العامل المنزلي من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف الجوال.



السماح لحامل البطاقة بإجراء عمليات الدفع على نقاط البيع (P.O.S) والسحب من أجهزة الصراف الآلي (ATM) وإجراءات التحويلات وسداد النفقات من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف الجوال كما يسمح بتغذية رصيد البطاقة من خلال التحويل من الحساب البنكي لصاحب العمل.



عدم تحصيل أي رسوم أو مصاريف لقاء إصدار البطاقة للعامل المنزلي.



يتم إصدار البطاقة بدون حد أدنى للرصيد والتأكد من أصل البطاقة الشخصية القطرية وجواز السفر ورقم الهاتف الجوال للعامل المنزلي.



يتم إرسال البطاقة للعامل المنزلي بالبريد مع الحصول على تعهد من قبل صاحب العمل باستلام البطاقة والتعهد بتسليمها له ويتم تفعيل البطاقة بعد الاتصال الهاتفي من قبل العامل المنزلي والتأكد من استلامها.



التأكد من قيام صاحب العمل بإلغاء البطاقة فور انتهاء صلاحية العقد المبرم بين صاحب العمل والعامل المنزلي، وتصفية الرصيد المتبقي في البطاقة لصالح العامل.



توفير الحماية اللازمة للبطاقات من عمليات الاحتيال التي تتم على هذه النوعية من الخدمات.



الالتزام بتمرير جميع حركات بطاقة الراتب المصدر للعمالة المنزلية من خلال الشبكة الوطنية نابس (NAPS).



تطبيق مبدأ التثقيف المالي بتقديم الإرشادات التوعوية اللازمة للعمالة المنزلية بعدة وسائل ولغات، خاصة فيما يتعلق بكيفية استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية والإرشادات التوعوية اللازمة للحد من عمليات الاحتيال على البطاقات.



الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة للبنوك حتى سبتمبر 2013 والتعليمات اللاحقة لها، وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعليمات مخاطر التكنولوجيا ومراعاة متطلبات وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية الصادرة في هذا الشأن.

